

مؤشرات مفتاحية حول سوق العمل في الجزائر

Key indicators about the labor market in Algeria

أحمد بوسواليم

جامعة سطيف 2

h.soualim@gmail.com

عبد الحليم جلال

جامعة سطيف 2

d.halim@gmail.com

ملخص:

يعد توفير المؤشرات و البيانات المتعلقة بسوق العمل من العوامل الأساسية لإعطاء صورة واضحة حول أداء منظومة هذا السوق ، بالأخص ما تعلق منها بجوانب القوة وكذا جوانب القصور ، إذ تسهم في وضع ودعم وتطوير سياسات التشغيل المناسبة لها. وتتطلب هذه العمليات ، جمع أكبر قدر ممكن من البيانات حول منظومة سوق العمل ، تنظيمها، ثم تحليلها و الاستعانة بها عند التخطيط لتلك السياسات. **الكلمات المفتاحية:** سوق العمل، مؤشرات سوق العمل ، البطالة ، التشغيل.

Abstract :

The main purpose of this study is to examine labour market indicators in Algeria, since it is important to collect, disseminate and evaluate information on this market before defining effective policies for a country's labour market.

The analysis of labour market indicators is the essential basis for the development of employment promotion strategies and fundamental rights at work, social protection and dialogue between the social partners.

Key words: labour market; labour market indicators; unemployment .

مقدمة :

عرف سوق العمل في الجزائر ، عديد التحولات في السنوات الأخيرة - بالأخص منذ سنة 2000- لجملة من العوامل نذكر من بينها : التغير في هرم السكان ، تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسات التشغيل و بالتالي على توازن سوق العمل ، ارتفاع عدد طالبي العمل و تأثير ذلك على مستويات البطالة.

وفي ضوء هذا السياق ، يعد رصد خصائص سوق العمل في الجزائر - تحديدا الوقوف على أهم مؤشرات - عاملا مهما في توفير البيانات المتعلقة بالموارد البشرية خاصة الفئة الناشطة اقتصاديا ، من مشغّلين و متعطّلين ، ناهيك عن مستويات البطالة و المناصب التي يتم استحداثها في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها من البيانات ذات الصلة.

وهي عملية تمكن من وضع قواعد لهذه البيانات بما يسمح من معالجتها في إطار نظم للمعلومات ، تساعد على فهم أداء هذا السوق وترصد مظاهر الديناميكية و الركود فيه. وبناءا على ماسبق ، نهدف من خلال هذه المداخلة ، إلى استعراض وتحليل جملة من أهم المؤشرات المفتاحية لسوق العمل في الجزائر.

أولا: في مفهوم سوق العمل:

يعبر سوق العمل عن : " الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا ، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمدّ السوق بالعاملين ، و سوق العمل هو الميدان حيث يطابق بين العاملين و الوظائف أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا ، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمدّ السوق بالعاملين ، ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد والمجتمع عموما.¹

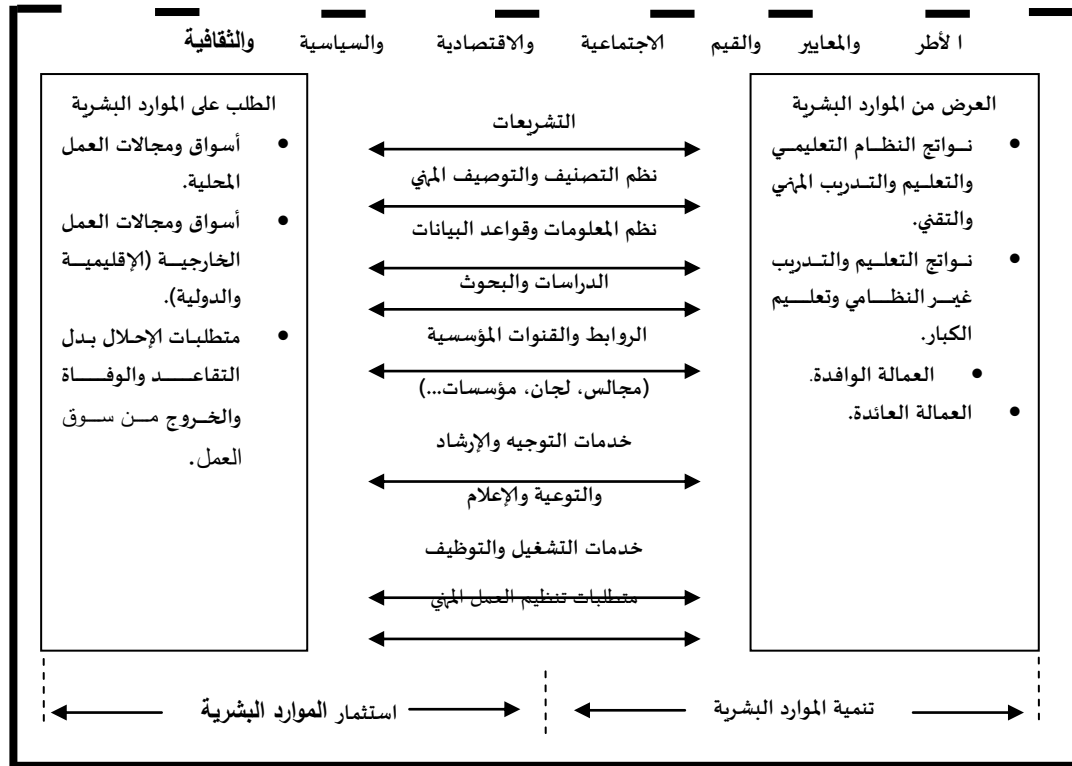
ولسوق العمل أهمية استثنائية في اقتصاد أي بلد ، ويضم عارضين للعمل ، بمعنى أشخاص يعرضون مؤهلاتهم و خدماتهم لشغل وظيفة منتجة ، مصرح بها مقابل الحصول على أجرة. و يضم كذلك طالبين للعمل (أرباب عمل : مؤسسات ، إدارات عمومية ، جمعيات.)، يبحثون عن عمال لأجل إنتاج سلع و أو تقديم خدمة ، وهذا التبادل بين الجانبين في هذا السوق يشمل العمل بحد ذاته.²

وبناء على ما سبق يمكننا القول، بأن سوق العمل هو المجال الذي تتفاعل فيه مختلف العوامل المؤثرة في عملية الاستخدام ، و ترتبط عملية التفاعل تلك ، بمنظومة تشمل كل من المستخدمين وأصحاب المؤسسات من جهة ، وعارضي العمل أو الأشخاص الذين يبحثون عن العمل، ويتم فيه بيع خدمات العمل وشراؤها -علما بأن هذه الخدمات لا تفصل عن العامل الذي يؤجرها ولا يبيعها-.

بالإضافة إلى هذين الطرفين ، هناك قنوات الربط بين الجانبين و تشمل مختلف الأجهزة والهيئات الحكومية ذات الصلة بقطاع العمل والتشغيل والتي تعمل على تنظيم هذه العلاقة وفقا لتشريعات وآليات قانونية في إطار تطبيق سياسات التشغيل، والشكل التالي يعطينا صورة عن أهم مكونات هذه المنظومة ، علما أن طبيعة هذه المكونات تختلف من دولة إلى أخرى .

شكل (1)

منظومة سوق العمل



المصدر : منذر واصف المصري: التصنيف المهني العربي ومتطلبات العولمة، اجتماع خبراء خاص بالمعايير المهنية العربية: الواقع والمأمول، مكتب العمل العربي القاهرة، مصر، 27-2006/6/29، ص2.

ثانيا: في مفهوم مؤشرات سوق العمل:

ما الذي ندركه حول مفهوم مؤشرات العمل ؟ يعبر هذا المفهوم عن وسائل القياس التي تسمح بالملاحظة الدورية لحالة سوق العمل و تطوراته ، و هذه المؤشرات مهمة لمعرفة بعض المشكلات أو لتقييم أثر الإجراءات المطبقة في إطار سياسة التشغيل.³

يمكن تعريف مؤشرات سوق العمل على أنها " أدوات كمية أو نوعية تستعمل لرصد التغيرات أو التقدم في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل وقد ترتبط بمنظومات أخرى ، فهي أدوات لتلخيص حالة سوق العمل .

وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم مدى كفاءة منظومة سوق العمل....، كما تستخدم هذه المؤشرات لمقارنة الظواهر بين المناطق الجغرافية المختلفة وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل المحلي مقارنة بالأسواق الخارجية، فمؤشر البطالة يستخدم للحكم - جزئيا - على أداء منظومة سوق العمل ، فالبطالة المرتفعة تعني أن هناك خلا في تلك المنظومة ، قد يكون سببه الخلل في منظومة التعليم".⁴

وفي هذا السياق ، نشير إلى إصدار منظمة العمل الدولية منذ 1999، تحت مسمى :

⁵ مؤشرات مفتاحية لسوق العمل (Key Indicators of the Labour Market (KILM)

ويضم هذا الدليل، قائمة تحتوي على (17) مؤشرا لقياس أداء سوق العمل، و تشمل :

1. معدل المشاركة في القوى العاملة. (Labour force participation rate)
2. معدل العمالة . (Employment-to-population ratio)
3. الحالة في التوظيف. (Status in employment)
4. العمالة حسب القطاع . (Employment by sector)
5. التوظيف حسب المهنة. (Employment by occupation)
6. العمال غير المتفرغين . (Part-time workers)
7. ساعات العمل . (Hours of work)
8. التوظيف في القطاع غير المنظم . (Employment in the informal economy)
9. البطالة الإجمالية . (Unemployment)
10. بطالة الشباب . (Youth unemployment)
11. البطالة طويلة الأجل . (Long-term unemployment)

12. العمالة الناقصة المتعلقة بوقت العمل . (Time-related underemployment)
13. الأشخاص خارج قوة العمل . (Persons outside the labour force)
14. مستوى التعليم والامية . (Educational attainment and illiteracy)
15. الرواتب وتكاليف التعويضات . (Wages and compensation costs) .
16. إنتاجية العمل . (Labour productivity)
17. الفقر وتوزيع الدخل وفرص العمل حسب فئات الدخل والفقراء العاملين .
(Poverty, income distribution, employment by economic class and working poverty)

وسنقتصر في هذه المداخلة ، على استعراض بعضا من مؤشرات سوق العمل في الجزائر، وتمس كل من (السكان الناشطين اقتصاديا و المشاركة في قوة العمل ،السكان المشتغلين، توزيع مستويات البطالة) .

مع إقرارنا بوجود عديد العوامل الأخرى التي لها تأثير مباشر و غير مباشر على منظومة سوق العمل في الجزائر، نذكر من بينها : تشريعات العمل ، سياسات التشغيل، النمو الديمغرافي وتوزيع السكان ،القيم الثقافية و الاتجاهات نحو العمل في المجتمع.....

ثالثا: الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة (2018-2019) :

سجل الميزان التجاري خلال الإحدى عشر شهرا الأولى من سنة 2019 عجزا قدرا بـ(5.75 مليار دولار أمريكي)، إذ بلغ حجم الواردات (38.37 مليار دولار أمريكي) مقابل صادرات قدرت قيمتها بـ (32.6 مليار دولار أمريكي) مع التذكير أن المحروقات شكلت (92.76%) من هذه الصادرات ، في حين سجلت المواد خارج المحروقات نسبة (07.24%) ، قيمة تقدر بـ(2.36 مليار دولار أمريكي).⁶

وغالبا ما يشهد الاقتصاد في الجزائر ، ارتدادات بسبب انخفاض أسعار المحروقات - التي تعد المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر- وما تبعها من انخفاض في معدل النمو ومحدودية فرص العمل ، وبالتالي تأثر سوق العمل بهذه المعطيات، لا سيما ارتفاع مستويات البطالة، مع تدني قدرات استحداث الوظائف و المحافظة عليها.

ففي فترة (1999-2008)، عرفت الجزائر ارتفاعا كبيرا في مداخلها المالية ، انعكس هذا الأمر إيجابا على مستويات التشغيل وهذا ما تبرزه مثلا إحصائيات تقرير الوزارة الأولى بعنوان " **حصيلة المنجزات الاجتماعية و الاقتصادية 1999-2008** " ، والتي تؤكد على استحداث (6.258.440) منصب عمل في فترة مابين (1999/01/01 - 2008/12/31).⁷

لكن الملاحظ على هذه المناصب أن عددا كبيرا منها استحدثت على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية، ناهيك عن ما تم انجازه في إطار عقود ما قبل التشغيل وترتيب المساعدة على الإدماج المهني والتي أدت إلى حدوث تشعب وفائض كبيرين من المستخدمين، خاصة في قطاع الوظيفة العمومية .

يضاف إلى ما سبق، مناصب العمل الدائمة على مدى سنة في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة، التي صاحبت إنجاز المشاريع التنموية خلال الفترة الآتفة الذكر، وهي المناصب التي سرعان ما زالت بانتهاء إنجاز تلك المشاريع أو بتوقيفها في إطار سياسة ترشيد النفقات التي طبقتها الحكومة الجزائرية للتعاطي مع الأزمة .

ثالثا: مؤشرات مفتاحية لسوق العمل في الجزائر:

1. الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر:

يعد موضوع النمو الديموغرافي عاملا مؤثرا في سوق العمل - تحديدا عارضي العمل فيه-، فقد يؤدي ارتفاع معدل نمو السكان، إلى زيادة عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، ومعه ارتفاع معدلات البطالة لا سيما إذا لم يواكب هذا الارتفاع نمو اقتصاديا مناسباً، يعمل على إيجاد توازن بين العرض و الطلب في سوق العمل،

عرف النمو السكاني في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال، إذ انتقل التعداد السكاني من (12.096.000 نسمة) في 1966 إلى (22.512.000 نسمة) في 1986، ووصل في 2011 إلى (36.717.000) نسمة.⁸ 42.578.000

في الفترة مابين في 01 جويلية 2008 و 2016، انتقل تعداد سكان الجزائر من (42.578.000) نسمة إلى (42.578. 000) نسمة، أي بزيادة تقدر بـ(7.987.000) نسمة، أما في جويلية 2018 ، فقد وصل الرقم إلى (46.2) مليون نسمة، وفيما يخص نسبة تمثيل فئة

السكان في سن النشاط (15-59 سنة) فقد سجلت تراجعاً من (61.1%) إلى (60.6%)
ما بين 2017 و 2018.⁹

جدول (1)

توزيع سكان الجزائر (2008-2016):

المجموع	2008		المجموع	2018/07/01		الفئات العمرية
	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
790 896	408 073	382 824	1 024 872	526 232	498 639	00 سنة
3 470 978	1 785 642	1 685 336	4 014 392	2 063 895	1 950 497	04-00 سنوات
2 948 408	1 507 332	1 441 076	4 344 560	2 232 694	2 111 866	09-05 سنوات
3 318 576	1 693 757	1 624 819	3 444 352	1 772 879	1 671 473	14-10 سنة
3 696 217	1 879 122	1 817 095	2 934 180	1 499 629	1 434 551	19-15 سنة
3 821 549	1 925 495	1 896 054	3 300 183	1 682 762	1 617 421	24-20 سنة
3 472 414	1 755 956	1 716 458	3 669 910	1 862 782	1 807 128	29-25 سنة
2 778 433	1 397 869	1 380 564	3 787 889	1 905 203	1 882 687	34-30 سنة
2 376 057	1 183 750	1 192 307	3 434 992	1 734 451	1 700 541	39-35 سنة
2 045 699	1 021 168	1 024 531	2 740 408	1 376 957	1 363 452	44-40 سنة
1 653 692	829 312	824 380	2 332 165	1 159 980	1 172 185	49-45 سنة
1 365 095	691 935	673 160	1 991 958	991 470	1 000 488	54-50 سنة
1 078 531	555 608	522 923	1 589 339	792 743	796 596	59-55 سنة
721 201	359 886	361 315	1 283 995	644 678	639 318	64-60 سنة
640 280	319 808	320 472	979 399	496 978	482 422	65-65 سنة
511 296	252 068	259 228	618 112	301 371	316 741	74-70 سنة
368 546	184 061	184 485	497 039	240 582	256 457	79-75 سنة
189 419	94 749	94 670	337 945	160 764	177 181	84-80 سنة
134 194	63 060	71 134	252 030	124 506	127 524	85 سنة و أكبر
34 590 585	17 500 578	17 090 007	42 577 722	21 570 555	21 007 167	المجموع

Source : Office National des Statistiques : **Démographie Algérienne 2018**, n :853,
la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger,
mai2019, p.11.

2. مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين اقتصاديا) :

تعرفهم منظمة العمل الدولية على أنهم : " جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على سن معينة و يكونون خلال فترة مرجعية قصيرة ، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة من الفئات التالية ، يعمل بأجر ، يعمل لحسابه الخاص " ¹⁰.

أما الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، فيرى أن هذه الفئة تتكون من السكان المشتغلين فعلا كذا الذين يبحثون عن شغل (كل شخص في سن العمل (16-64 سنة) اشتغل أو لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل ¹¹.

ومما سبق نقصد بفئة الناشطين اقتصاديا ، فئة السكان ، ممن هم في سن العمل، يعملون (المشتغلون) ، أو هم بصدد البحث عن العمل ويمتلكون القدرة والرغبة في العمل (البطالون) ، أي تشمل الجزء من السكان الذي يمكنه المساهمة في النشاط الإنتاجي. ويحسب مؤشر المشاركة في قوة العمل (السكان الناشطين اقتصاديا) من خلال المعادلة التالية :

معدل المشاركة في قوة العمل المنقح = أعداد المشتغلين + أعداد المتعطلين / عدد السكان في سن العمل $100 \times$.

بلغ حجم هذه الفئة في ماي 2019، (12 730 000) نسمة مقابل (12 463 000) نسمة في سبتمبر 2018 ، مثلت الإناث (2 591 000) نسمة أي ما يعادل (20.4%) من إجمالي فئة السكان الناشطين اقتصاديا في الجزائر .

وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر (42.2%) وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ (66.8%) لدى الذكور و(17.3%) لدى الإناث. ⁽¹²⁾

وتميزت وضعية سوق العمل خلال هذه الفترة ما بين سبتمبر 2018 و ماي 2019 بارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا ، بسبب الزيادة في حجم السكان المشتغلين حاليا والانخفاض الطفيف في حجم فئة الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة.

جدول (2)

توزيع فئة السكان النشطين اقتصاديا في الجزائر خلال ماي 2019

التعداد	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
السكان النشيطون اقتصاديا	10.139.000	2.591.000	12 730 000
السكان المشتغلون	9.219.000	2.062.000	11.281.000
نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي	%66.8	%17.3	%42.2
البطالون	792.000	479.000	1.449.000
نسب البطالة (%)	%09.1	%20.4	11.4

من إعداد الباحثين بناء على :

Source : Office National des Statistiques (2019) : **Activité, Emploi & Chômage En Mai 2019**, N°879 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2019.

3. مؤشر السكان المشتغلين في الجزائر :

لمؤشر المشتغلين أهمية تتجلى في قياسه لنسبة المشاركين في العملية الإنتاجية ، فكلما كانت نسبة هذا المؤشر متدنية ، في هذه الحالة دلالة على ارتفاع نسبة الفئات الغير المنتجة من إجمالي السكان ، أي أنهم إما متعطلين (في وضعية بطالة) ، أو أنهم خارج قوة العمل .

و يمكن الاطلاع على مؤشر السكان المشتغلين كالتالي :

نسبة المشتغلين بأجر = عدد المشتغلين بأجر /التعداد الكلي للمشتغلين 100x.

نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص = عدد المشتغلين لحسابهم الخاص /التعداد الكلي للمشتغلين 100x.

نسبة أصحاب العمل = عدد أصحاب العمل /التعداد الكلي للمشتغلين 100x.

أما فيما يخص إجمالي السكان المشتغلين في الجزائر ، فبلغ في ماي 2019 : (11 281 000) شخصا ، يشكل حجم الفئة العاملة النسوية (2.062.000) مشتغلة، ما يمثل (17.3%) من إجمالي اليد العاملة وفيما يخص نسبة العمالة - هي حاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر - فقد شهدت ارتفاعا نسبيا مقارنة بسبتمبر 2018. بسبب الزيادة المعتبرة في حجم السكان المشتغلين حاليا بـ (280.000) شخصا والانخفاض الطفيف في حجم فئة الباحثين عن العمل (13 000-) خلال نفس الفترة.¹³

جدول (3)

توزيع فئة السكان المشتغلين في الجزائر خلال ماي 2019

الجنس		إناث		ذكور		المجموع
قطاع النشاط		التصنيف القانوني لقطاع النشاط				
ت	%	ت	%	ت	%	
قطاع عمومي	1.260.000	61.1	3.007.000	32.6	4.267.000	37.8
قطاع خاص - مختلط	802.000	38.9	621.2000	67.4	7.014.000	62.2
المجموع	2.06.000	100	9.219.000	100	11.281.000	100

من إعداد الباحثين بناء على :

Source : Office National des Statistiques (2019) : **Activité, Emploi & Chômage En Mai 2019**, N°879 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2019,p04.

من المؤشرات الفرعية ذات الصلة بمؤشر المشتغلين ، نجد مؤشر طبيعة قطاع النشاط (الحالة العملية للمشتغلين) ، إذ يمكن من التمييز بين العاملين في القطاع العمومي ونظراؤهم ممن يشتغلون في القطاع الخاص .

يظهر الجدول في البعد المتعلق بالتصنيف القانوني لقطاع النشاط، هيمنة القطاع الخاص من حيث عدد المشتغلين (62.2%) مقابل (37.8%) للقطاع العمومي، وهذا الأمر يمكن إرجاعه للتحوّل نحو تبني اقتصاد السوق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ناهيك عن تراجع القطاع العمومي ومن أبرز الأمثلة على ذلك غلق عدد كبير من المؤسسات التابعة لهذا القطاع . كما أن السمة البارزة في نمط التشغيل، غلبة الاستخدام وفق نمط عقود العمل - مفتوحة أو محددة المدة - في القطاع الخاص، في حين أن غالبية الوظائف الدائمة، فتركز في القطاع العمومي .

وفيما يخص المناصب المستحدثة في إطار تشجيع المبادرات المقاولاتية في إطار القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات، لم يكن عددها كبيرا، إذ بلغ تعداد تلك المؤسسات في 2019/06/30 : (1 171 945) مؤسسة موزعة كالتالي : (1136787) مؤسسة مصغرة ، (30471) مؤسسة صغيرة و (4688) مؤسسة متوسطة .¹⁴

الملاحظ أن تلك المؤسسات ، غالبيتها مؤسسات مصغرة ، تشغل أقل من 10 عمال ، ناهيك عن قلة جدواها الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باستحداث الوظائف والمحافظة عليها، يضاف

إلى ذلك عدم مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وهو يبرزه ضعف ما تصادره (1.8) مليار دولار أمريكي مقابل استيرادها (02.2) مليار دولار أمريكي.¹⁵ و نشير كذلك إلى عملية الإدماج بصفة استثنائية للمستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني و جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، و التي مخطط لها أن تمس كل الموجودين في حالة نشاط إلى غاية 31 أكتوبر 2019.¹⁶

4. مؤشر مستويات البطالة في الجزائر :

لمؤشر البطالة أهمية بالغة في فهم منظومة سوق العمل ، لارتباطه بمكون أساسي لقوة العمل و نقصد به الأشخاص المتعطلين ، الذين يكونون إلى جانب الأشخاص المشتغلين ، تلك القوة - كما أشرنا إلى ذلك آنفا-.

كما يعد هذا المؤشر ، أحد وسائل قياس أداء سوق العمل من ناحية وجود توازن أو اختلالات بين عروض العمل و الطلب عليه، ويتجلى ذلك في قدرة البلد (من خلال مؤسساته المختلفة) في خلق فرض عمل جديدة أو فقدانها في حالات انخفاض معدلات النمو نتيجة مختلف الأزمات.

وبحسب الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سنّ يسمح له بالعمل بين 15 و 64 سنة، لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.¹⁷

ويحسب مؤشر البطالة :

مستوى البطالة = عدد الأشخاص المتعطلين (البطالين) / إجمالي عدد الأشخاص في قوة العمل $100 \times$. وفيما يخص الجزائر ، بلغت فئة البطالين على المستوى الوطني ، خلال ماي 2019- حجما يقدر بـ(1 449 000) شخصا بمعدل بطالة يقدر بـ(11.4%) ، بتراجع قدره (0.3) مقارنة بشهر سبتمبر 2018 .

ومن أبرز الخصائص المتعلقة بهذا المؤشر ما بين سبتمبر 2018 وماي 2019 ، يمكن ذكر مايلي :

- توزيع البطالين بحسب المؤهل العلمي جاء كآلاتي :البطالون من دون أي مؤهل أو شهادة علمية شكلوا (45.8%) من مجموع البطالين ، يليهم حاملي شهادات التكوين المهني (27.8%) و أخيرا حاملي الشهادات الجامعية الذين مثلوا (26.5%) من مجموع البطالين.¹⁸

ويمكننا القول أن بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر - خاصة لدى حاملي الشهادات الجامعية- يرجع إلى جملة من العوامل ، نذكر من بينها :

- ضعف أداء الاقتصاد الجزائري لارتباطه بعائدات المحروقات - التي تمر بانخفاض حاد للأسعار في السنوات الأخيرة- و عدم تنوعه.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل كافية أمام تراجع قدرة القطاع العمومي في ذات المجال .
- عدم توافق مخرجات المؤسسات التكوينية والتعليمية مع متطلبات سوق العمل .

جدول (4)

توزيع السكان البطالين بحسب الجنس والتعداد في الجزائر ماي 2019

الفئة العمرية	إناث	مستوى البطالة لكل فئة (%)	ذكور	مستوى البطالة لكل فئة (%)	المجموع	مستوى البطالة لكل فئة (%)
أقل من 20 سنة	13000	44.8	93 000	28.1	106 000	29.4
20-24 سنة	101 000	45.1	235 000	22.2	336 000	26.2
25-29 سنة	202 000	36.1	247 000	15.4	449 000	20.8
30-34 سنة	96 000	18.7	133 000	8.1	229 000	10.9
35-39 سنة	52 000	12.7	82 000	5.6	134 000	7.2
40-44 سنة	35 000	10.4	50 000	4.1	85 000	5.5
45-49 سنة	15 000	5.7	41 000	3.8	56 000	4.1
50-54 سنة	10 000	7.0	27 000	3.1	37 000	3.7
55-59 سنة	04 000	5.9	13 000	2.1	17 000	2.6
المجموع العام	529 000	20,4	920 000	9.1	1 449 000	11.4%

Source : ONS (2016) : **Activité, Emploi & Chômage En Septembre 2016**, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2016, p.05

خاتمة:

تتطلب عملية تنظيم وتأطير منظومة سوق العمل في الجزائر وكذا آليات عملها، ضرورة الاطلاع على المؤشرات المفتاحية المرتبطة بهذه السوق ، نظرا لأهمية هذا البعد في التعرف على كيفية الحفاظ على توازنه ، من خلال وضع سياسات تشغيل ناجعة و فعالة في امتصاص البطالة بشكل دائم وناجع، والعمل على الرفع من قدرات التحليل والاستشراف، بالنظر تزايد الوافدين الجدد على هذا السوق في كل عام ، و تباين مستوياتهم التأهيلية.

وهنا تبرز أهمية مؤشرات سوق العمل التي تمكن من:

- تقديم واستعراض مؤشرات أساسية حول منظومة سوق العمل؛
- القدرة على متابعة التوجهات الجديدة في مجال العمل و التشغيل من خلال توفر مؤشرات ذات نوعية و مصداقية .

قائمة المراجع:

1. منظمة العمل الدولية: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات، منشورات منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا، 2009، ص49.
2. Jean Paul Brun ,David Mourey (2019): **Marche du travail ,emploi, chômage**, édition Du Boeck supérieur ,Bruxelles, Belgique, p06.
3. Office Fédérale de la statistique (2019): Indicateurs Du Marche Du Travail ,OFS ,CH2010 ,Neuchâtel ,Suisse ,p07.
4. مريان نادر، السلامة ممدوح، رداد خميس: دليل مؤشرات سوق العمل، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ، الأردن ، 2006، ص06.
5. International Labour Organization (2016) : **Key Indicators of the Labour Market**, Ninth edition Geneva, International Labour Office, p02.
6. Direction Générale des Douanes : **Statistiques Du Commerce Extérieur De 'Algérie (Période : Onze mois de l'année 2019)**, Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Algérie ,2019,p04-14.
7. الوزارة الأولى : **حصيلة المنجزات الاجتماعية و الاقتصادية 1999-2008** ، بوابة الوزير الأول (www.premier-ministre.gov.dz) ، الجزائر ، 2009 ، ص 13.
8. الديوان الوطني للإحصائيات: **حوصلة إحصائية 1962-2011**، الجزائر ، 2011، ص 34.
9. Office National des Statistiques (2019) : **Démographie Algérienne 2018**, la Direction Technique chargée des statistiques de Population et de l'Emploi, Alger, Mai 2019, p.01-02.
10. منظمة العمل الدولية: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم: قاموس المصطلحات، مرجع سابق، ص15.
11. B Hamel, **la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990**, in : collection statistiques, Office National des Statistiques : Algérie, Sans date, pp 65-66.
12. Office National des Statistiques (2019) : **Activité, Emploi & Chômage En Mai 2019**, N°879 ,la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, Alger, Décembre 2019, p.01

13. Ibid.

14. Ministère de l'Industrie et des Mines(2019) : **Bulletin d'information statistique, n°35**, Edition mai 2019, Algérie ,p.08.

15. Ibid.

16. للاطلاع أكثر ، أنظر في : مرسوم تنفيذي رقم 19-336 في 8 ديسمبر 2019 يتضمن إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني و الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، الجريدة الرسمية رقم 76 ، 2019/12/10 ، ص22-24.

17. Office National des Statistiques (2019) : **Activité, Emploi & Chômage En Mai 2019**,op.cit., p.15

18. Ibid,p02.